بعد يوم دام راح ضحيته 26 شخصاً

«المفخخات» تضرب العراق بقوة .. وتسقط عشرات القتلى والجرحى

جانب من آحد تفجيرات العراق

بغداد - «وكالات»: شهدت العاصمة العراقية بغداد ومدينة الرمادي ومدينة الموصل امس تفجيرات أدت إلى مقتل 12 شخصا على الأقل وجرح عشرات آخرين من أفراد الشرطة والمدنيين، وفق مسؤولين عراقيين.

وقتل 9 مدنيين وجرح 19 آخرون في انفجار سيارتين ملغومتين في حي البنوك ومجمع المثنى شرقي العاصمة العراقية بغداد، حسب وزارة الداخلية. كما جرح 4 مدنيين وشرطيين بانفجار عبوة ناسفة بالقرب من حسينية البو شجاع في حي الكرادة وسط بغداد استهدف دورية للشرطة الاتحادية.

وانفجرت سيارة مفخخة عند المدخل الغربي لما يعرف بالمنطقة الخضراء الذي يضم مباني حكومية في مدينة الرمادي بمحافظة الانبار غربي العراق استهدفت موكب المحافظ وأسفر عن جرح 13 من رجال الشرطة وحراس المحافظ والمدنيين.

أما في مدينة الموصل شمالي العراق، فقد قتل 3 أشخاص عندما فجر انتحاري نفسه عند نقطة تفتيش تابعة للشرطة الاتحادية حسب وكالة الأسوشييتد برس نقلا عن ضابطي شرطة رفضا الكشف عن هوياتهما.

وتاتي تفجيرات الامس بعد يوم دام شهده العراق وأدى إلى مقتل 26 شخصا وجرح عشرات آخرين في تفجيرات هزت مناطق مختلفة من بغداد.

وتندرج هذه التفجيرات ضمن موجة جديدة من الاعتداءات، هي الأعنف منذ انسحاب القوات الأمريكية من البلد عام 2011.

وفي هذا الإطار، تقول الأمم المتحدة إن أكثر من 700 شخصا قتلوا خلال شهر أبريل الماضي وذلك في أثقل حصيلة منذ خمس سنوات تقريبا.

«الأمن» يعزز قواته في «أبيي»

نيويورك - «وكالات»: وافق مجلس الأمن التابع للامم المتحدة بالاجماع على ارسال قوات اضافية قوامها 1100 جندي إلى منطقة أبيي المتنازع عليها بين السودان وجنوب السودان.

وطالب مجلس الامن السودان بسحب قواته من المنطقة الغنية بالنفط. وترفع الزيادة الجديدة قوام قوات حفظ السلام في ابيي الى 5300 جندي. وستساعد قوات حفظ السلام بالاشراف على المنطقة منزوعة السلاح بين البلدين. وبدأت الدولتان بسحب قواتهما من أبيي في مارس الماضي. ويحتفظ السودان بنحو 120 الى 150 من «شرطة النفط» في مجمع دفرا النفطي شمالي أبيي. ولا تقوم «شرطة النفط» باي عمليات خارج مصفاة النفط، لكن وجودها يعد خرقا لقرارات سابقة للامم المتحدة وطالب المجلس مجددا بسحبها. وحصل جنوب السودان على الاستقلال عام 2011 في استفتاء عام بموجب اتفاق سلام وقع بين الجانبين عام 2005. وانهى الانفصال بين السودان وجنوب السودان عقودا من الحرب الاهلية قتل فيها أكثر من مليوني شخص، لكن بعض القضايا الرئيسية ما زالت عالقة، ومن بينها الحدود قرب أبيي. وقالت سوزان رايس سفيرة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة إن قرار مجلس الامن يمنح قوات حفظ السلام المزيد من القدرة على القيام بمهامها.

اعتبرت الأحكام الصادرة بحق مقتحمي سفارتها غير كافية

واشنطن تنتقد القضاء التونسي

تونس - «وكالات»: انتقدت الولايات المتحدة الأحكام الصادرة مع وقف التنفيذ بحق 20 تونسيا هاجموا السفارة الأمريكية في تونس في سبتمبر 2012، وطالبت السفارة بتحقيق «كامل». وفي المقابل نددت لجنة الدفاع عن المتهمين بما اسمته «التدخل الأمريكي السافر في شؤون القضاء التونسي».

وأصدرت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بالعاصمة تونس مساء الثلاثاء حكمها بحق المتهمين بعد جلسة استمرت نحو أربع ساعات وقضت بسجنهم مدة سنتين مع تأجيل التنفيذ.

وقالت السفارة الأمريكية في بيان أمس الاول إنها «منزعجة بشدة» من قرار المحكمة التونسية، واعتبرت أن الأحكام «لا تتوافق بشكل مناسب مع حجم وشدة الأضرار والعنف الذي وقع يوم 14 سبتمبر 2012». وأضافت السفارة أنها «تصر على ضرورة إجراء تحقيق كامل ووجوب تقديم من نظموا الهجوم ولا يزالون طلقاء للعدالة»، في إشارة على الأرجح إلى زعيم جماعة «أنصار الشريعة» سيف الله بن حسين «أبو عياض» الذي اتهمته السلطات التونسية بتدبير الهجوم.

وأكدت السفارة الأمريكية أن الحكومة التونسية أعلنت معارضتها لمن يلجؤون للعنف «وعليها أن تظهر من خلال الأفعال أنه لا وجود لأي تسامح مع من يشجعون على العنف ويستعملونه لبلوغ أهدافهم». وأضافت أن من مسؤولية الحكومة التونسية وبموجب القانون الدولي حماية البعثات الدبلوماسية وموظفيها الموجودين في تونس. من جهتها صرحت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية جنيفر بساكي بأن بلادها تشعر بالقلق وبعدم الارتياح إزاء الأحكام، وأنها طالبت مدة طويلة بتحقيق «أكثر شمولا في هذه القضية بوجه خاص». وأعلنت بساكي أن رئيس حزب حركة النهضة الحاكم في تونس راشد الغنوشي يزور حاليا واشنطن وأنه سيلتقي نائب وزير الخارجية اليوم الجمعة. وردا على الانتقادات الأمريكية، ندد رئيس لجنة الدفاع عن المتهمين المحامي أنور ولد علي بما أسماه «التدخل الأمريكي السافر في شؤون القضاء التونسي». وقال في تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية «تونس دولة ذات سيادة كاملة وغير منقوصة وليست ولاية أمريكية، ولا يحق لأي دولة تعتبر نفسها عظيمة أو تحس بالعظمة أن تتدخل في الشؤون القضائية لدولة أخرى». وأعرب المحامي التونسي عن أمله بعدم تأثر الدولة التونسية بما سماها الضغوط الأمريكية وألا تحاول السلطات التونسية من جهتها ممارسة الضغوط على القضاء. وقد أنكر المتهمون -بحسب ما صرح المحامي التونسي لوكالة رويترز- مهاجمة السفارة الأمريكية والشرطة، وقال إن تسعة كانوا محتجزين أطلق سراحهم. وأضاف أنه لا يزال هناك نحو 80 تونسيا سيمثلون أمام القضاء بتهمة المشاركة في مهاجمة السفارة والمدرسة الأمريكيتين.

وكان مئات المتظاهرين هاجموا يوم 14 سبتمبر 2012 السفارة الأمريكية في تونس تنديدا بعرض فيلم يسيء إلى الإسلام في الولايات المتحدة. وقالت السلطات التونسية إن التيار السلفي الجهادي كان وراء الصدامات.

وقتل أربعة من المهاجمين، وأصيب العشرات خلال أعمال العنف هذه التي تم خلالها إحراق ونهب أجزاء من الممثلية الدبلوماسية والمدرسة الأمريكية.

انفجار قنبلة محلية الصنع خلف 7 جرحى

البحرين: هجوم إرهابي يستهدف الشرطة في بني جمرة

المنامة - «وكالات»: أصيب سبعة من الشرطة البحرينية بجروح في انفجار قنبلة استهدفت دوريتهم غربي العاصمة المنامة امس. وفق ما أعلنته الشرطة. وصرح المدير العام لمديرية شرطة المحافظة الشمالية في البحرين بأن الانفجار وقع في قرية بني جمرة غربي العاصمة، مشيرا إلى أن إصابة أحد عناصر الشرطة خطيرة وإصابة اثنين متوسطة. وأضاف أن المعلومات الأولية تشير إلى أن التفجير ناجم عن تفجير قنبلة محلية الصنع زرعها من وصفهم إرهابيين في الموقع.

وذكر أن أجهزة الأمن باشرت على الفور عمليات البحث والتحري لتحديد هوية مرتكبي الهجوم والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة.

وشهدت قرية بني جمرة غربي العاصمة المنامة مرارا إغلاق طرق واشتباكات بين الشرطة ومحتجين، وتقول قوات الأمن إنها تتعرض مرارا للهجوم بقنابل بدائية منذ أبريل 2012.

وتشهد البحرين اضطرابات منذ العام 2011 حين خرج محتجون إلى الشوارع للمطالبة بإصلاحات ديمقراطية قمعتها قوات الأمن، لتتحول بعد ذلك إلى احتجاجات على نطاق محدود بصورة شبه يومية.

بعد إقرار بناء ألف وحدة استيطانية في القدس الشرقية

السلطة الفلسطينية تهاجم سياسات الاحتلال المدمرة لعملية السلام

عريقات

الأراضي المحتلة - «وكالات»: اتهمت السلطة الفلسطينية امس إسرائيل بإتباع «خطة ممنهجة» لتدمير جهود السلام التي يقوم بها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وذلك بعد قرارها بناء ألف وحدة استيطانية. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات قوله «نعتبر قرارات الحكومة الإسرائيلية الأخيرة بتصعيد البناء الاستيطاني، وآخرها بناء ألف وحدة في القدس الشرقية، قرارا إسرائيليا رسميا وفعليا بتدمير جهود الوزير كيري». واتهم عريقات إسرائيل بأن لديها «خطة اسرائيلية ممنهجة لتدمير جهود كيري تتضمن تصعيد البناء الاستيطاني وتهجير السكان في منطقة الاغوار وتصعيد اعتداءات المستوطنين في الأراضي الفلسطينية ضد أبناء شعبنا ومصادرة الأراضي». وتأتي تصريحات عريقات بعد إعلان مرصد «تراستريال جيروزاليم» لمكافحة الاستيطان أن إسرائيل ستبني نحو ألف وحدة استيطانية لمستوطنين في القدس الشرقية المحتلة. وصرح داني سايدمان مدير المرصد بأنه تم التوقيع على عقود لبناء 300 وحدة استيطانية في مستوطنة راموت و797 وحدة أخرى ستعرض للبيع في مستوطنة جيلو بالقرب من مدينة بيت لحم الفلسطينية بالضفة الغربية. وتقع هاتان المستوطنتان في القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل منذ يونيو عام 1967. وأضاف سايدمان لوكالة الصحافة الفرنسية أن الإعلان عن بناء وحدات سكنية جاء من وزير الإسكان يوري أرييل وهو مستوطن والرجل الثاني في الحزب القومي الديني «البيت اليهودي» أو من المحيطين به، مشيرا إلى أن الإعلان يهدف إلى «الضغط» على رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

وأوضح أن «هذا الأمر لا يعني أن تجميد البناء في المستوطنات قد انتهى، لكنه يعني أن وزير الإسكان يبذل جهودا للوصول إلى هذه النتيجة». ولا يعترف المجتمع الدولي بهذا الضم ويعده غير قانوني على غرار ما يعد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سواء تلك التي بنيت بترخيص من الحكومة الإسرائيلية أو من دون ترخيص.

أثار جدلاً عنيفاً بين مؤيديه ومعارضيه

مصر: مرسي يحيل قانون الجمعيات الأهلية لـ «الشورى».. و«تمرد» تقترب من الإطاحة به

مرسي

أحد نشطاء حملة تمرد يحث مواطنين على التوقيع

القاهرة - «وكالات»: أحال الرئيس المصري، محمد مرسي، إلى البرلمان مشروع قانون مثيرا للجدل لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الجمعيات الأهلية وجماعات حقوق الإنسان.

وأثارت مسودات سابقة لمشروع القانون انتقادات من نشطاء حقوقيين ومعارضين وحكومات غربية باعتبار أنه يفرض قيودا على عمل المنظمات غير الحكومية في البلاد.

وفي خطاب ألقاه بملتقى للجمعيات الأهلية، قال مرسي «يختص هذا المشروع بتمكين المجتمع المدني لنؤكد بهذا المشروع أن الدولة لن تمارس التخوين أو التضييق على مؤسسات العمل المدني والمجتمعي طالما أنها تعمل لخدمة أبناء الوطن».

ومضى قائلا إن «الدولة لا تسيطر.. لا تأمل ولا يجب أن تسيطر على المجتمع المدني». وأضاف أن «الأولوية القصوى لدى مؤسسة الرئاسة تجاه منظمات المجتمع المدني هي دعم الدور الذي تقوم به تلك المنظمات ورفع القيود الإدارية التي تعوق عملها».

وأرسل الرئيس المصري مشروع القانون إلى مجلس الشورى الذي يتولى سلطة التشريع مؤقتا في غياب مجلس الشعب الذي تم حله بحكم قضائي العام الماضي.

ولم يتم تداول مضمون مشروع القانون على نطاق واسع، لكنه ينص على تشكيل لجنة تنسيقية للإشراف على المنظمات غير الحكومية «لها أن تستعين» في عملها بأي جهة، بما في ذلك مسؤولو الأمن.

وقال محمد زارع، المسؤول بمعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، لوكالة رويترز للأنباء إن «هذا سبيل للسيطرة على نشاط المنظمات غير الحكومية»، واصفا مشروع القانون بأنه «قمعي للغاية».

وأعرب زارع عن خشيته من أن تحجب اللجنة تمويل جماعات تعمل على قضايا سياسية تتسم بالحساسية مثل «انتهاكات قوات الأمن».

بدورها، قالت هبة مورايف، ممثل منظمة هيومن رايتس ووتش في القاهرة، إن «هذا القانون يظل مقيدا لأنه يسمح للحكومة بالسيطرة على موارد تمويل المنظمات غير الحكومية الأجنبية والمحلية، ويسمح بتدخل الحكومة في نشاط المنظمات غير الحكومية».

بالمقابل، دافعت نرمين محمد، المستشارة بالرئاسة المصرية، عن مشروع القانون، قائلة إنه يحد من تدخل الحكومة في نشاط المنظمات غير الحكومية.

وقالت نرمين لوكالة فرانس برس إن «التشريع يضع حدا لسلطة الحكومة على المنظمات غير الحكومية، ويزيل أي سلطة تدخل من الحكومة. كما أوجد مرجعا في ما يتعلق بمنع التسجيل أو الاعتراض على أنشطة مثل الدستور والإطار القانوني المصري».

من جانبها، اعتبرت منظمة العفو الدولية في بيان لها أن «المشروع الجديد لمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية يعد ضربة قاتلة للمجتمع المدني المستقل في مصر».

وقالت حسيبة الحاج صحراوي نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية إنه «إذا ما تم تمرير القانون في شكله الحالي، فإن السلطات المصرية ترسل رسالة مفادها أنها لم تتغير كثيرا منذ عهد مبارك، عندما قيدت السلطات منظمات حقوق الإنسان المستقلة لمنعها من فضح الانتهاكات».

وأوضحت المنظمة أن القانون سيعطي السلطات المصرية القدرة على تقييد تسجيل وتمويل وأنشطة المنظمات غير الحكومية التي تفضح انتهاكات حقوق الإنسان أو الدفاع عن ضحايا الانتهاكات.

يشار إلى أنه أثناء حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك الذي أطاحت به ثورة يناير 2011، فشلت منظمات حقوقية عديدة في الحصول على تراخيص بالعمل، وجرت مراقبة أنشطتها ورفضها عبر الأجهزة الأمنية التي كانت حينها في أوج قوتها.

وفي أعقاب رحيله وخلال الحكم الانتقالي للمجلس العسكري، دهم الأمن المصري مكاتب منظمات غير حكومية أجنبية في القاهرة في ديسمبر 2011، الأمر الذي تبعه تقديم نشطاء عاملين بها، منهم أمريكيون، للمحاكمة بتهم الحصول على تمويل أجنبي غير شرعي.

وفي شأن مصري منفصل قالت حملة تمرد إنها نجحت في جمع أكثر من سبعة ملايين توقيع لتأييد مساعيها لسحب الثقة من الرئيس المصري محمد مرسي والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، وجددت الحملة دعوتها إلى مسيرة حاشدة تتجه إلى قصر الاتحادية الرئاسي نهاية الشهر المقبل للغرض نفسه.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقدته الحملة بالعاصمة المصرية القاهرة امس الأول بمشاركة عدد من رموز المعارضة بينهم المتحدث السابق باسم جبهة الإنقاذ حسين عبد الغني والنائب السابق حمدي الفخراني وأستاذ العلوم السياسية جمال زهران، في حين حضر مؤسس التيار الشعبي حمدين صباحي لفترة قصيرة عبر فيها عن دعمه للحملة ثم غادر قبل بدء المؤتمر.

وأعلنت الحملة أنها جمعت حتى الآن سبعة ملايين و54 ألف توقيع من مختلف المحافظات المصرية، وأن القاهرة كانت صاحبة المركز الأول في هذا الشأن بنحو 1.89 مليون توقيع مقابل 1.33 مليون من محافظة المنوفية مسقط رأس الرئيس السابق حسني مبارك، في حين كان نصيب محافظة الجيزة نحو 333 ألف توقيع فقط.

وتحدثت الحملة كذلك عن جمع أكثر من مليون توقيع من محافظة الدقهلية ونحو 460 ألف توقيع من الإسكندرية، ونحو 492 ألف توقيع من القليوبية، ونحو 235 ألفا من الشرقية ونحو 281 ألفا من الغربية ونحو 129 ألفا من البحيرة ونحو 87 ألفا من بورسعيد ونحو 85 ألفا من الإسماعيلية، ونحو 61 ألفا من كفر الشيخ.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحملة محمود بدر إنه يشكر «الشعب المصري العظيم» على حفاوته والتفافه حول أعضاء الحملة ومشاركته لهم في الرغبة في إسقاط الرئيس الذي وصفه بـ «الديكتاتور»، مشيرا إلى أن أكثر من عشرة آلاف شاب تطوعوا للمشاركة في الحملة بجمع التوقيعات من المواطنين.

وأعرب بدر عن ثقته في أن تحقق الحملة هدفها المتمثل في جمع 15 مليون توقيع بحلول الذكرى الأولى لانتخاب مرسي، علما بأن الحملة اعتبرت أن هذا العدد يمثل رمزا مهما حال تحقيقه لأنه يزيد على عدد الأصوات التي حصل عليها مرسي عندما فاز بأول انتخابات رئاسية مصرية بعد الثورة في جولة الإعادة التي جمعت بينه وبين الفريق أحمد شفيق رئيس آخر الحكومات في عهد مبارك.

كما تحدث عضو الحملة حسن شاهين واعتبر أن شرعية صناديق الاقتراع التي جاء بها مرسي سقطت بعدما سالت دماء الشهداء في عهده، متوعدا بمسيرة حاشدة في نهاية الشهر المقبل أمام قصر الاتحادية يتبعها الدخول في اعتصام مفتوح حتى رحيل الرئيس والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة.

وكانت حملة تمرد قد استبقت المؤتمر الصحافي ببيان أكدت فيه عزمها على «مواصلة النضال السلمي لإسقاط حكم الإخوان المسلمين ومحاكمتهم، واستكمال الثورة حتى يكون هناك رئيس جدير بمصر وشعبها»، وحذرت الحملة جماعة الإخوان من «استخدام القوة عبر ميليشياتها»، واعتبرت أن الشعب المصري قوي وعنيد ولا يخضع لقانون القوة، على حد قولها.

كما كشفت الحملة عن اعتزامها تكثيف التواصل مع وسائل الإعلام الغربية في الفترة المقبلة «لكشف حقيقة النظام الحاكم وجماعة الإخوان أمام العالم، وكذلك فشل محمد مرسي في إدارة البلاد منذ وصوله للسلطة وما شهده عهده من قتل واعتقال لشباب الثورة».

جدير بالذكر أن محاميا مصريا كان قد تقدم ببلاغ إلى النائب العام يتهم فيه أعضاء حملة تمرد «بنشر أخبار كاذبة تتعلق بأعداد الموقعين على استمارات سحب الثقة من الرئيس»، ويطالب بالقبض على أعضاء الحملة ومصادرة مطبوعاتهم معتبرا هذه الحملة بمثابة «مؤامرة على الشرعية».

كما شهدت مواقع التواصل الاجتماعي جدلا متصاعدا بشأن الحملة بين مؤيدين لها ومعارضين يشككون في أهداف الحملة وفي أعداد التوقيعات التي تحدثت عنها حيث نفى بعض من وردت أسماؤهم قيامهم بالتوقيع، في حين تداول النشطاء لقطات مصورة للشاعر أحمد فؤاد نجم يتحدث فيها عن توقيعه بمفرده على 16 استمارة لحملة تمرد.

■ بدر: جمعنا أكثر من 7 ملايين توقيع لسحب الثقة من الرئيس